2003/4/26 - 0002-2

دعت لتحديد عدد اسماء الاحياء من المفقودين

لجنة المخطوفين والمفقودين طالبت الحكومة باتخاذ خطوات عملية للكشف عن مصير ابنائهم

طالبت «لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» الحكومة الجديدة بخطوات عملية لوضع حد لمعاناة اهالي المفقودين ومن هذه الخطوات: نشر تقرير «هيئة تلقي الشكاوى»، تحديد عدد واسماء الاحياء من المفقودين واماكن تواجدهم، اعلان رئيس الجمهورية او رئيس الحكومة للرأي العام اللبناني خلاصة عملية البحث عن المفقودين.

صدر عن لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان البيان الآتي: فيما يكتشف العالم بشكل عام، والعالم العربي بشكل خاص، مذهولا هول كارثة المفقودين في العراق، وفيما الحكومة الجديدة وضعت اللمسات الاخيرة على بيانها الوزاري، ترى «لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» ان من حقها، لا بل من واجبها، ان تضع الحقائق التالية بتصرف الرأي العام اللبناني:

اولا - اليوم ٢٤ نيسان ٢٠٠٣، يكون قد مضى ثمانية وعشرون شهرا على تشكيل «هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين» الرسمية، (المؤلفة من المدراء العامين للاجهزة الامنية وممثل عن نقابة المحامين في بيروت وبرئاسة معالي الوزير فؤاد السعد) والتي انشئت بتاريخ ٥/١/٢٠٠١ من اجل العمل على تحديد مصير المفقودين. وكان قد كتب في قرار تشكيلها ان عليها «انجاز المهمة الموكلة اليها في مدة ستة اشهر، ورفع تقرير بنتائج عملها الى مجلس الوزراء».

بدلا ان يصدر عن «هيئة تلقي الشكاوي» تقرير بنتائج عملها، صدر عن رئيس مجلس الوزراء قراران تمديديان بتاريخ ٩/٦/٢٠٠١ و٧/١٢/٢٠٠١ لهذه الهيئة دون ان تدلي هذه الاخيرة باي تصريح بشان مدى الحاجة الى القرارات التمديدية او عدمها. واكثر من ذلك انقضت مهلة عشرة اشهر على انتهاء مهلة اخر تمديد (منذ تاريخ ٧/٦/٢٠٠٢) دون صدور اي قرار لتمديد ثالث. وفي ١٠/٤/٢٠٠٣، وخلال استقبال الوزير السعد للسيدة لورا بونابارت، من «امهات المفقودين في الارجنتين»، يرافقها وفد من «لجنة الاهالي»، صرح الوزير بان «عدم التمديد للجنة لا يلغي شرعية الاستمرار في عملها وفق مبدأ استمرارية الدولة». كما ابلغ الوزير السعد الوفد بانه «سيرفع تقريره بأسرع ما يمكن». وصرح الوزير السعد خلال اللقاء المذكور بانه «اعد مشروع التقرير منذ عدة اشهر، ولا يلزمه كي يرفعه الى مجلس الوزراء سوى دعوة اعضاء «هيئة تلقي الشكاوى» للمصادقة على التقرير». وبناء على اصرار وفد «لجنة الاهالي» ومطالبته الوزير بالدعوة الى اجتماع «هيئة تلقي الشكاوى»، «الامس قبل اليوم، واليوم قبل الغد»، صرح الوزير السعد انه «قرر التخلي عن النصيحة التي اسديت اليه من قبل مراجع مهتمة ومهمة، داخلية وخارجية، والقاضية بالتريث برفع تقرير «هيئة تلقي الشكاوى» الى مجلس الوزراء على اعتبار ان الظروف الداخلية والاقليمية غير ملائمة، و يمكن ان يؤدي التسرع، الى اغلاق هذا الملف من دون معالجته». وختم الوزير السعد اللقاء قائلا انه سيدعو الى اجتماع «هيئة تلقي الشكاوي» لرفع تقريرها الى مجلس الوزراء «خلال اليومين المقبلين». وقد صادف حضور صحافية لبنانية هذا اللقاء، وقد تستطيع، اضافة الى السيدة لورا بونابارت، وكذلك معالي الوزير، تأكيد دقة هذه المعلومات وحقيقة التعهد الذي قطعه رئيس «هيئة تلقي الشكاوى». ولم تجتمع «هيئة تلقي الشكاوى» خلال «اليومين المقبلين»، وفي اليوم الخامس، قدمت الحكومة استقالتها.

■ حالات على قيد الحياة ■

ثانيا - خلال اللقاءات العديدة والمراجعات المتكررة التي اجرتها «لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» مع رئيس «هيئة تلقي الشكاوى» ومن خلال تصريحات الوزير السعد مشكورا عبر وسائل الاعلام، وكذلك اللقاءات مع ممثل نقابة المحامين، توفر لدى «لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» المعلومات التالية: تقدم امام «هيئة تلقي الشكاوى» اهالي ٧٤٠ مفقودا، من خلال تعبئة استمارات وضعتها الهيئة المذكورة لهذه الغاية، وجرى فرز هذه الاستمارات وتمت دراستها وفقا لمعايير ارتاتها «هيئة تلقي الشكاوى» ضرورية لتعطي الاولوية في عملها للحالات التي توفرت فيها الدلائل والاثباتات حول تحديد اماكن وجود بعض المفقودين، وكذلك امكانية بقاء اصحابها على قيد الحياة. ان عدد الحالات التي تولد لدى «هيئة تلقي الشكاوى» يقينا حول اماكن وجود اصحابها، احياء او اموات، فاقت المئة حالة بقليل. على اثر ذلك، قامت «هيئة تلقي الشكاوى» باتصالات هادئة وبعيدة عن الاعلام مع المسؤولين السوريين بشان المفقودين في سورية. كما سلمت «هيئة تلقي الشكاوى» رئيس البعثة الدولية للصليب الاحمر في حينه، السيد فورنييه، لائحة بالمفقودين لدى العدو الاسرائيلي.

ثالثا - ان «لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، وكذلك كافة الجمعيات المعنية بمسالة المفقودين في لبنان، لم ولن تقدم استقالتها او تتخلى عن حقها في معرفة مصير المفقودين. ان استقالة حكومة ومجيء اخرى لا يعني ان ينسف تقرير او يلغى تعهد قطعه رئيس «هيئة تلقي الشكاوى»، الوزير فؤاد السعد، برفع التقرير العتيد خلال يومين. ان حياة الاحياء من المفقودين لا تخضع للمتغيرات السياسية المحلية او الاقليمية او حتى العالمية. ان حق الاهالي - هؤلاء الاحياء الاموات - بمعرفة الحقيقة حول مصير احبائهم، ولو اصبح عدد منهم من عداد الاموات، لا يلغيه مرسوم استقالة او تشكيل حكومة فللدولة استمراريتها، ومسؤولياتها تجاه ابنائها والمقيمين بشكل شرعي على اراضيها.

■ الخطوات عملية وليست نوايا ■

رابعا - ان «لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، ازاء تشكيل الحكومة الجديدة، وبمناسبة بيانها الوزاري، تعتبر نفسها في حالة انتظار خطوات علمية، وليس اعلان نوايا عامة، تضع حدا لمعاناة ناهز عمرها لبعض الاهالي ثمانية وعشرين عاما، ومن اهم الخطوات:

(أ) نشر تقرير «هيئة تلقي الشكاوى» المفترض ان يتضمن الكشف عن مصير ٢٣١٢ مفقودا (وهو عدد الحالات التي سجلت لدى اللجنتين الرسميتين - «لجنة التحقيق للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين» عام ٢٠٠٠ و«هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين» عام ٢٠٠١ بعد ازالة الحالات المتكررة) من المواطنين والمقيمين بشكل شرعي في لبنان.

(ب) تحديد عدد واسماء الاحياء من المفقودين واماكن تواجدهم، والاعلان عن عدد واسماء الاموات منهم،

(ج) اعلان فخامة رئيس الجمهورية او دولة رئيس مجلس الوزراء للرأي العام اللبناني خلاصة عملية البحث عن المفقودين، واتخاذ الدولة الاجراءات المترتبة عن النتائج، وفي مقدمتها السعي الى اطلاق سراح الاحياء واستعادة رفات الموتى، مع ضرورة اقرار مشروع تعويض مادي ومعنوي لعائلات هؤلاء.

وختم البيان: ان معرفة الحقيقة هي السبيل الوحيد لتخطي مفاعيل هذه القضية الانسانية والتوصل الى اقفال هذا الملف الاليم بشكل نهائي يوفر الحد الادنى من مقتضيات العدالة.

ان طمس الحقائق واللجوء الى لفلفتها هما الطريق الاقصر لتفجير المجتمع، كما تدل التجربة العراقية السيئة الذكر. اننا دعاة وسعاة من اجل سلم حقيقي، من اجل لبنان يتسع لجميع اولاده.